حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٤) ٢٠١٣/٤/٢٩

اللعب على المكشوف

علي الشيخ منصور

أنتجت السياسة اللبنانية مقولة شهيرة «قوة لبنان في ضعفه» والتي تجاوزها حزب الله حين أجبر في العام ٢٠٠٠ قوات الاحتلال الاسرائيلية على الانسحاب من الجنوب المحتل الى حدود لبنان الدولية بلا قيد ولا شرط، وتجاوزها جزئياً في حرب تموز ٢٠٠٦، وفي الحالتين انتصرت قوة حزب الله، فيما ظلّ لبنان سادراً في ضعفه المصون دولياً، وهو ما أنتج قوة السلاح ومعادلاتها الدولية داخل الدولة، مما أدى لانفصال الحزب عن معادلته اللبنانية بُعيد انسحاب الجيش السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥ وحتى الآن.

تلك المعادلة ورطت قيادة الحزب في الدفاع عن نظام الأسد ضد ثورة الشعب السوري، بحجج تتهاوى تباعاً، حتى اضطر أخيراً للعب على المكشوف، حين اعترفت تلك القيادة في بيان لها: أن ما يجري في سوريا هو مسألة بقاء أو موت بالنسبة للحزب، «فسقوط الأسد يعني قطع كل الإمدادات التي تأتي من إيران سواء أكانت سلاحا أم أموالا، أم خبراء تسليح وتدريب». لذلك نجد أن الحزب مستمر في دعم الأسد إلى آخر لحظة، ولو أدى الأمر إلى نقل كل مقاتليه وترسانته العسكرية إلى سوريا.

وكي يُبقي الحزب شيئاً من ألوان المانعة التي نهض عليها، ها هو يرسل طائرة استطلاع بدون طيار فوق اسرائيل بعدما كثرت علامات الاستفهامي حول وهم المانعة ودوره في المنطقة. خاصة بعدما كشف الامين العام السابق للحزب الشيخ صبحي الطفيلي «أن ١٣٨ قتيلاً سقطوا لحزب الله في معارك سوريا التي جاء تدخله فيها بناء لأوامر مباشرة من ايران»، مطالباً تلك العناصر بالعودة عن الفتنة لأنه: «حرام شرعاً نصرة الظالم وقتل المسلمين في سورية».

ومع أن إشارة الشيخ الطفيلي وسواها تعكس نوعاً من التململ أو التمرد داخل صفوف الشيعة في لبنان وداخل منظومة حزب الله ذاته، إلا أن قيادة حسن نصر الله المرتبطة بولاية الفقيه مضت في معاركها ضد الشعب السوري، ورفعت عدد مقاتلي الحزب في سوريا إلى أكثر من ٨٠٠٠ مقاتل، بل هي تعمل بقوة الترهيب والترغيب على تجنيد بعضاً من الشبان السوريين الفارين من جحيم المعارك إلى لبنان في صفوف الميليشيات المقاتلة ضد أخوتهم السوريين.

ولا يمكن فهم تكتيكات حزب الله العسكرية بمعزل عن استراتيجية طهران التي يلخصها آية الله سعيدي ممثل الامام علي الخامنئي في قوات حرس الثورة الاسلامية بشكل جلي ولافت :

إن حدودنا لم تعد عند منطقة «شلمجة» (في اشارة الى نقطة الحدود الايرانية العراقية الشهيرة أيام الحرب) بل انها باتت عند أمريكا وعلى ضفاف المتوسط، علينا الدفاع عن الاسلام المحمدي الاصيل في وجه الاسلام الأمريكي المدعوم من واشنطن! ففي هذا التصريح واضح أن حدود الجغرافيا فقدت أهميتها لصالح حدود الأيديولوجيا واللاهوت، وبالتالي معارك المانعة غير ملزمة بحدود إيران أو حتى سوريا، كي تكون ملزمة بحدود لبنان، وهذا ما فسره سفير طهران في لبنان حين قال: إن بلاده لن تقف متفرجة او مكتوفة الأيدي إذا ما تعرضت سوريا ومحور المقاومة للأذى !

هكذا افتقد لبنان قوة الضعف التي أرخت بأفيائها على عقود من تاريخه، لصالح حروب المانعة الأيديولوجية وهيمنة حزب الله وولاية الفقيه.

الافتتاحية

التهديد بالحرب

سامي شيحان

تسارع الأحداث في سوريا يتجاوز التفاصيل اليومية لنشرات الأخبار، ويضعنا أمام تطورات استراتيجية في مسار الثورة، أولها يتجلى بتورط حزب الله اللبناني ومعه النظام الإيراني بشكل صفيق في الحرب ضد الشعب السوري، مما يترك انعكاسات إقليمية وعربية واسعة، فتجاوز الحدود الهشة بين سوريا ولبنان يهدد شئنا أم أبينا بردود فعل تتجاوز التصريحات العقلانية لهذا الطرف أو ذاك، ويفتح أفق الصراع على أمداء مذهبية وجغرافية أوسع.

التطور الثاني يأخذ صفة دولية من خلال الخطوط الحمراء للسلاح الكيماوي، والذي استخدمه نظام الأسد بكل تأكيد، حتى لو استمرت الإدارة الأمريكية بالتشكيك في مصداقية هذه المعلومة، فالموقف الأوروبي والإسرائيلي بشكل خاص، نقل الموضوع من حيز التفاصيل باتجاه تأكيده كقضية أو موقف يستدعي الرد، وهو ما يذكرنا بقضية «أسلحة الدمار الشامل» في العراق كذريعة لشن الحرب، لذلك نلاحظ أن دخول الدولة العبرية على الخط، دفع أوباما للتأكيد أن: استخدام النظام السوري أسلحة كيماوية سيغير قواعد اللعبة، مضيفاً «لا يمكن الوقوف مكتوفي الأيدي والسماح بالاستخدام الممنهج لأسلحة مثل الأسلحة الكيماوية».

ففي هذا المستوى من تداعيات الصراع في سوريا، تصبح مسألة «التحقيق الشامل حول استخدام الأسلحة الكيماوية» مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وتقنية بالدرجة الثانية، مما يعني أن صفيح الحرب بات ساخناً بما يكفي لاندلاع الشرارة، وهو ما يفسره تهديد الأسد بأن الرد السوري على أي تدخل أمريكي أو إسرائيلي «سيكون بضرب تجمعات وقواعد أمريكية في الأردن بالصواريخ المتوسطة المدى». والنظام السوري جدي في تهديده هذا التهديد يُذكرنا أيضاً بقصف صدام حسين لبضعة صواريخ على إسرائيل، دفع العراق لاحقاً ثمنها أكثر بكثير مما سببت من أضرار، فهكذا ديكتاتوريات يتزعمها حمقى، قادرة دائما على الذهاب للنهايات المحتومة لحتفها، مهما كان الثمن.

حرية – العدد (٣٤) ٢٠١٣/٤/٢٩

قتال حزب الله في سوريا:

سياسة مقررة سلفا والبقية ذرائع

نبيل حيفاوي

بات انخراط «حزب الله» في القتال إلى جانب قوات النظام، لا يرقى إليه أي شك. فالحزب بعد معارك القصير، وما تكبده من خسائر، وتشييع ضحاياه علنا، أقر وبلسان قادته بأنهم «استشهدوا» وهم يدافعون عن اللبنانيين، على الحدود مع ريف مدينة القصير.

وأفادت العديد من المصادر، عن انتشار وتوزع مجموعاته العسكرية، في أكثر من جبهة من الجبهات الساخنة بين قوات الثوار، وقوات النظام. وربما تجد ماكنة الدعاية الخاصة بالحزب، سيستمر بالتستر على الحقائق، وذلك لامتصاص ردود الفعل، وربما أهمها، ردود فعل البيئة التي يدعي تمثيلها «الطائفة الشيعية» . لقد حاول الحزب، في دعايته وإعلامه، تجريع الشعبين اللبناني والسوري، انخراطه في المعارك ضد الشعب السوري، وذلك بالتنكر أولا لأي مشاركة له في القتال، ثم بتمرير معلومات غير رسمية، عن مشاركة بسيطة لعناصره، دفاعا عن مقام السيدة زينب، وحين انخرط في معارك القصير بشكل واسع، ما كان بإمكانه المضي في الكذب، فأعلن عن انخراطه وبالذريعة المتهافتة (حماية اللبنانيين المتواجدين في قرى القصير). ثم، ومع اشتداد المعارك هناك، صار يدّعي أنه يرد على مصادر نيران الجيش الحر، التي تتساقط على الهرمل. هل كان الحزب يتوهم بإمكانية قيامه بإسناد حليفه، النظام «المانع»، ويبقى متكتما غير ظاهر للعلن؟ وإذا صح ادعاؤه بأن سبب انخراطه هو حماية اللبنانيين القاطنين على الحدود، ألم يكن بالمستطاع سلوك آخر في سبيل ذلك؟ من الناحية الجوهرية، يشكل التحالف بين الحزب والنظام الدكتاتوري، الذي تقوده طهران، أساسا لا رجعة عنه، وبما يبين أن مصيره مرتبط بمصير النظام، ضمن الاستراتيجية الإيرانية في شرق المتوسط. وهو منذ الأيام الأولى للثورة السورية أخذ يحذر من مؤامرة صهيونية امبريالية على محور الممانعة. والتتمة الطبيعية والمنطقية لأبعاد هذا التحذير، وما يترتب عليه، أن يقوم بعملية مواجهة، وبالسبل الممكنة والمتاحة، لمنع انهيار هذا المحور. بداية وظف الحزب وسائله الإعلامية، المسموعة والمرئية والمقروءة، لسوق الأكاذيب التي تخدم النظام، بل وتفوق على إعلام النظام في الكذب والتضليل. فكان مراسلو تلفزيون المنار، يصولون ويجولون في الأراضي السورية، ليقدموا تقاريرهم التي لم يستطع الإعلام السوري فبركتها، وإخراجها بذكاء، إضافة إلى الظهور المتواصل لمحلليه «السياسيين والعسكريين والاستراتيجيين»!! على الفضائيات، لبث الأكاذيب والتحليلات المخادعة.

وأول مساهماته الخطيرة، جاءت في إطار التكنولوجيا «الاتصالات»، التي نقلها كخبرات من الحرس الثوري الإيراني، وقوات الباسيج. كما في تدريب ما يدعى «جيش الدفاع الوطني»، المعروف بالشبيحة.

أما الدخول المباشر على ميدان القتال، وبأعداد كبيرة، وفي العلن، فقد فرضته حالة الضعف لقوات النظام وأدواته، حيث توسع سيطرة الثوار على المدن والمناطق المختلفة. واختيار حمص، والقصير تحديدا جاء نتيجة خوف النظام على حمص، التي تشكل وسط سوريا، كما وترتبط بالساحل السوري، حيث من غير المستبعد، أن بعض مراكز السلطة تراودها فكرة الاحتماء بالساحل في لحظة اختلال كبير في موازين القوى. إن ذريعة الجزب، حتى اذا افترضنا، تعرض بعض اللبنانيين للخطر في القصير، كان الأفضل تأمينهم بعيدا عن ساحة القتال، أو بالاتصال، عبر وسطاء مع الجيش الحر، لتحييد القرى التي يقطنوها.

كل حجج حزب الله التي ساقها، ساقطة ومتهافتة، فهو بربط مصيره بالنظام، وبالتزامه بأجندة طهران، ما كان ليقدر على النأي بنفسه عن المشاركة في قتل الشعب السوري.

النظام يلعب بكل الأوراق، فهل تنقذه؟

جمال حمود

يبدو أن النظام يحاول التقاط أنفاسه، ويعيد ترتيب قواه، في محاولة منه لتدارك الانهيار. ويجري ذلك باتفاق مع حليفيه، الروسي والإيراني (وحزب الله كملحق بإيران)، فعلى الصعيدين، السياسي والعسكري، أعد النظام نفسه لإحداث تعديل لميزان القوى الداخلي، اعتمادا شبه كامل على حلفائه الاستراتيجيين، مستغلا الفرصة التي يتيحها له الموقف الدولي بشكل عام، حيث التلكؤ في القيام بتنفيذ المواقف التي طالما أعلن عنها، وعاد ليفسرها في كل مرة، بطريقة أتاحت للنظام وحلفائه متابعة مخططهم للإجهاز على الثورة في سوريا. لقد شهد شهر نيسان الجاري، تصعيدا سياسيا في خطاب النظام وحلفائه، كانت مقابلة بشار الأسد في الإخبارية السورية، إفصاحا عن ملامحها الأساسية، عندما شن هجوما على الجامعة العربية، ولم يعط أي اهتمام للمبادرة الدولية «جنيف». كما قام بالتصعيد في اتهام الثورة والمعارضة بالعمالة والإرهاب. لكن الأهم هو ما جاء في كلامه حول الأردن، والتهديد بالتلميح والتصريح، بأن النيران ستمتد اليه، موظفا المخاوف من تنظيم الإخوان المسلمين هناك، بالترابط مع كل ذلك، أرسل النظام لإسرائيل، رسالة تطمئنها في موضوع استخدام السلاح الكيماوي ضدها، بلسان وزير إعلامه. وبذات الوقت، كان الموقف الروسي يتطاول في إشهار دعمه للنظام، وهجومه على المعارضة، مستغلا الملابسات التي أحدثتها تصريحات جبهة النصرة، بارتباطها «بالقاعدة». ويستمر في تشدده إزاء أي قرار دولي حول لجان التحقيق بشأن السلاح الكيماوي، كما بموضوع جرائم الحرب التي يقوم النظام بارتكابها بشكل شبه يومي.

طهران من جانبها، راح مسؤولوها الأمنيون وسواهم، يرفعون نبرتهم في الدفاع عن النظام، وتمكين رئيسه من البقاء حتى نهاية ولا يته (٢٠١٤)، وحق ترشحه في «الانتخابات الجديدة». في غضون ذلك استمرت طهران وموسكو في تقديم السلاح، وتزويد النظام بأجيال جديدة من المدفعية، والقذائف (مدفع ٢٦٠، وصاروخ توشكا، وقذائف مدفعية دقيقة وعالية التأثير). بالترابط مع كل ذلك، قام النظام بشن، ما يمكن تسميته، بهجوم شامل ومعاكس، في مختلف الأراضي السورية، لتحقيق هدفين:

– استعادة بعض المناطق الاستراتيجية (الغوطتين: الشرقية والغربية، وأحياء دمشق الجنوبية، وريف القصير).

– وقف تقدم قوات الجيش الحر في جبهات أخرى (حلب ومدن محافظة درعا، وريف ادلب ودير الزور).

ورغم استخدامه النيران الهائلة، وبصنوف الأسلحة كافة، بما فيها كل ما هو محرم دوليا، وإقدامه على الإرهاب البشع، بالمجازر اليومية، وجديدة الفضل واحدة منها، لم يستطع تحقيق أي تقدم يذكر. ولا بد من الاشارة، إلى التقدم الذي حققه الجيش الحر، في ذات الفترة التي اعتبرها النظام فرصته لتحقيق المكاسب. في حمص ومحافظة درعا، وفتح جبهة جديدة في محافظة حماة. الدرس الذي لا يرغب النظام بتعلمه، أنه مهما حاول استغلال الظروف التي تعمل لمصلحته حتى الآن، على الصعيد الدولي، فلن ينجح بأكثر من تأجيل سقوطه، وإعاقة تقدم الثورة.

هل سيبقى الوضع الدولي على حاله المعروف؟؟

المؤشرات تشير إلى تحرك، وإن ببطء لتوفير ظروف دولية أفضل في دعم ثورة الشعب السوري.

السوريون يحطمون تماثيل الطاغية

نعيم نصار

منذ أيام قليلة وتحديداً في ١٨-٤-٢٠١٣ قام جنود الجيش الحر بإزالة تمثال الطاغية حافظ الأسد من مطار الضبعة بريف حمص بعد تحريره، ومع بداية الثورة السورية وبتاريخ ٢٥-٣-٢٠١١ قام ثوار درعا بإسقاط تمثال حافظ الأسد في درعا، بعد سماعهم خبر مجزرة الصنمين الذي ذهب ضحيتها ٢٠ شهيد وعشرات الجرحى. وتتالت أخبار إزالة تماثيل الطاغية وابنه. حيث أزيل تمثال باسل الأسد في دير الزور في نيسان ٢٠١١ و تمثال آخر للأب في الرستن في ١٥ نيسان ٢٠١١، وفي تموز ٢٠١١ أقدم محافظ حماه على إزالة تمثال حافظ الأسد من وسط المدينة خوفاً من أن يلاقي نفس مصير التماثيل التي حطّمها الثوار في المدن الثائرة. لكن الثوار قاموا بوضع حمار حي مكان التمثال بعد إزالته. واستمرت إزالة تماثيل الطاغية في مختلف المدن الثائرة، في تلبيسة، وفي مدخل مدينة حمص وغيرها، وما زالت بقية المدن السورية تنتظر إزالة تماثيل الطاغية كإشارة رمزية لبداية سقوط النظام الذي أمعن في إذلال شعبه وتركيعه طوال ٤٣ سنة من حكم الأمن والعسكر والمخبرين.

قبل أيام قامت محطة الجزيرة القطرية التي يتهمها النظام بأنها (شريكة في سفك الدم السوري) بتقديم تقرير هام عن تماثيل حافظ الأسد التي بلغ عددها ثلاثة آلاف تمثال، وتضمن التقرير بث مقاطع الفيديو التي انتشرت على الفضائيات وصفحات التواصل الاجتماعي والتي تصور سقوط التماثيل في الرقة والطبقة.

ومن المفارقة أن يكتشف الشعب الثائر في الطبقة مثلاً مدى الفساد الذي عاشته و تعيشه السلطة السورية المستبدة، وذلك من خلال المواد التي بني منها تمثال الطاغية في الطبقة، حيث أضرم الثوار النار فيه فاكتشفوا أنه تم حشوه بأكياس قمامة سوداء، وهنا علق أحدهم على هذا الخبر قائلاً: هذا هو الوضع الطبيعي أكنتم تتوقعون أن تجدوا بقلبه سبائك ذهب أو حتى جبصين، ويتساءل مواطن من أبناء الرقة نشر كلامه موقع (أورينت نت) يدعى فهد المحمد عن حجم الفساد والغش الذي أوجده نظام الأسد المافيوي، فالمفروض في مثل هذا النظام الشمولي والقائم على الإرهاب والقمع، أن تصنع تماثيله من أفضل الخامات وأصلب المعادن! ليس لأنه يستحق ذلك على الإطلاق، وإنما لأن هذه التماثيل أو الأصنام كما يحلو للبعض تسميتها، تؤكد على قوته وتمسكه بالسلطة بصلابة توازي صلابة النصب التذكاري .

لكنه نظام قائم على الغش، وهؤلاء الذين نصبوا تماثيل لحافظ الأسد في كل مكان، لم تكن التماثيل تعني بالنسبة لهم أكثر من مناقصة وعرض أسعار، يعرفون جيداً أن خزينة المال العام لن تبخل مطلقاً عندما يتعلق الأمر بتشييد تمثال (للرفيق القائد)!!.

ميزانيات مأخوذة من قوت الناس

إذا تركنا الحديث مؤقتاً عن إصرار الطاغية على توزيع أصنامه في مختلف القرى والبلدات والمدن السورية، وإصرار الطاغية الابن على إبقاء هذه التماثيل، وانتقلنا للحديث عن الميزانيات المقتطعة من قوت الناس التي وضعت لتنفيذها، فالمؤكد أنه لا معلومات لدينا عن الكلف المالية طوال ٤٣ سنة، لكن خبراً نشر ذات يوم في أحد المواقع يتحدث عن كلفة (مليون) ليرة سورية دفعت من أجل تمثال الرستن وذلك في عام١٩٨٥، ومن خلال هذا الرقم نستطيع أن نخمن أن مليارات عدة صرفت من دم الشعب على بناء تماثيل لتثبيت سلطة الطاغية، ومئات الملايين سرقت من هذه المليارات لصالح الفاسدين الذين تولوا تنفيذ هذه التماثيل. وهذا الحال يفتح السؤال عريضاً على صور الطاغية الابن الذي افتتح عهده بخطاب قسم تضمن حديثاً عن احترام الرأي الآخر ووعود بإصلاحات سياسية، لكنه عندما استشعر أن المارد الديمقراطي السوري بدأ بالظهور انقلب هو ونظامه على كل خطاب القسم، وعادت سياسة كم الأفواه للظهور، ولتتمم من خلال عودة ظهور صور القائد ومقولاته (العظمى)، وأخذت هذه الصور تحتل مساحات كبرى في واجهات المباني الرسمية، ويعود السؤال كم صرفت سلطة الاستبداد من مال مسروق من دم الشعب من أجل صور(القائد)؟ الذي وعد السوريين بالإصلاح، لكنه بعد ١١ عام لم يجد أمامه سوى الرصاص الحي ليتعامل به مع شعبه الثائر الذي بدأ ثورته السلمية بالمظاهرات مطالباً بحقه بأن ينام من دون خوف، ومطالبا بالحرية والكرامة. إذا ملايين الصور التي كلفت مليارات صرفت على تثبيت حكم الطاغية الابن، صور يوزعها الطاغية على كل الحواجز التابعة له في مختلف المدن التي يسيطر عليها عسكرياً، صور مرفوعة بطريقة بائسة مكملة سيمفونية القتل والتدمير اليومي التي يعيشها السوريون منذ أكثر من عامين.

ذات يوم تحدث الكاتب أمجد ناصر في سياق مقال له بعنوان(عندما تهاوت تماثيل حافظ الأسد) مناقشاً صدور الترجمة العربية لكتاب «السيطرة الغامضة» للكاتبة والأكاديمية الأميركية ليزا وادين وذلك مع بداية الثورة السورية، فذكر أنه لم تكن مجرد مصادفة أن تبدأ الانتفاضة السورية ضد النظام الأسدي بتحطيم «الأيقونات»، من درعا إلى الرستن مروراً بكل مدينة وبلدة وصلتها الانتفاضة، كانت تماثيل حافظ الأسد وابنه باسل والصور العملاقة لبشار الأسد هدف المنتفضين الأول. أدرك شباب الانتفاضة أنَّ تحطيم النظام مادياً يبدأ بتحطيمه رمزياً، كسر جدار الخوف يبدأ من الأنصاب التي تمثل رمزاً للخوف والتركيع والقهر.

كما أن ليس من الصدفة في شيء أن المدن والبلدات السورية التي تجرأت على تحطيم رموز «التطويع» هي التي تعرَّضت إلى تنكيل أكبر من غيرها.

يتحدث الكثير من معتقلي الضمير عن صور الطاغية التي تملأ مختلف السجون السورية، نعم في السجن يعاقب الثوار والناشطون والمثقفون من خلال إجبارهم على الركوع لصور الطاغية، وعلى جدران سجن صيدنايا يتحدث معتقلون مفرج عنهم عن أقوال الطاغية الأب والابن التي كتبت ووزعت على جدران السجن (لا مكان في هذا البلد إلا للتقدم والاشتراكية) و(قوتان لا تقهران: الله والشعب)، هكذا تحدث الطاغية الأب، لكن الطاغية الابن نسي أن الشعب قوة لا تقهر.

يتحدث أيضاً السوريون عن صور الطاغية التي طبعت على العملات الورقية، والمعدنية، وعلى الدفاتر المدرسية وعلى أوراق التلاميذ والطلاب وهناك طوابع بريدية طبعت عليها صور الطاغية، وفي الطرقات والشوارع والمحلات التجارية وألصقت على السيارات الأمنية والخاصة وعلى السرافيس وفي بيوت الموالاة. حتى اللباس المدرسي كانت شعارات البعث وصور الطاغية تعلق عليها.

وليس هذا فحسب إنما أطلقت أسماء بيت الطاغية (الأسد) على المشافي (مشفى الأسد الجامعي) و(مشفى الباسل) وعلى الجامعات والمعاهد والمدارس، حتى أن أغنية (تك تك يا أم سليمان) التي غنتها فيروز كانت الإذاعة السورية لا تجرؤ على إذاعتها، والسبب أن الطاغية الأب كان يلقب(أبو سليمان). كل هذه المليارات التي أخذت من أموال الناس وصُرفتْ على التماثيل والصور واللافتات والمهرجانات الخطابية، كان يمكن أن تكون جزءاً من تنمية البلد، لكن الاستبداد وسلطته لا تفكر إلا من خلال دماغ الطاغية الذي يعتقد أن البلد وثرواته عبارة عن ملك شخصي له ولعائلته، ومن هنا جاءت تسمية (سوريا الأسد) التي عمموها في شعاراتهم. إذاً، هي سلطة الأبد التي حاول الأب تكريسها ، وتستمر الآن مع القتل والتدمير وصورة الأسد الصغير الموزعة على كل الحواجز، مرفقة بشعار (الأسد أو نحرق البلد). شعار يلخص مفهوم الطاغية للوطنية والممانعة التي يزاودون بها!.

مقتل ٨٤ شخصاً على الأقل في هجمات غير قانونية على حلب

هيومن رايتس ووتش ٢٥ نيسان ٢٠١٣

نيويورك ـ قالت هيومن رايتس ووتش إن الهجمات الأخيرة للحكومة السورية بالطائرات والصواريخ تكبد المدنيين خسائر جسيمة بالمناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب، في انتهاك لقوانين الحرب. حيث قام فريق من المنظمة يعمل في شمال حلب بالتحقيق في الهجمات الأخيرة التي قتلت عشرات المدنيين ودمرت العشرات من منازلهم دون إحداث أي ضرر ظاهر بالأهداف العسكرية التابعة للمعارضة.

تبين المعلومات التي جمعها الفريق أنّ الحكومة السورية تواصل استخدام القنابل العنقودية المحظورة والأساليب العشوائية عديمة التمييز في الهجوم على المناطق الآهلة بالسكان، مما يجعل غاراتها الجوية غير مشروعة. ويعد كل من يأمر بمثل هذه الانتهاكات أو ينفذها بنية إجرامية ـ أي عن عمد أو لا مبالاة ـ مسؤولاً عن جرائم حرب. وقالت آنا نيستات، نائبة مدير قسم البرامج ونائبة مدير قسم الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: «في هجمة تلو الأخرى في حلب، لا يتضرر سوى المدنيين ومنازلهم بغارات الحكومة الجوية. وتعلم القوات الجوية السورية جيداً أن استخدام القنابل العنقودية وإغراق المناطق الحضرية بالصواريخ والقنابل على نحو عشوائي وعديم التمييز هو أمر ينتهك قوانين الحرب».

في بعثة حديثة دامت سبعة أيام في حلب، وثق باحثو المنظمة خمس هجمات وقعت في الفترة من ١٨ مارس/آذار إلى ٧ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

في ٧ أبريل/نيسان، تسببت غارة جوية على حي الأنصاري في حلب في قتل ٢٢ مدنياً على الأقل، بينهم ٦ أطفال.

في ٣ أبريل/نيسان، تسببت هجمة بالقنابل العنقودية على حي الشيخ سعيد في حلب في قتل ١١ مدنياً، بينهم ٧ أطفال.

في ٢٩ مارس/آذار، تسببت هجمة بالقنابل العنقودية والصواريخ الباليستية على بلدة حريتان شمالي حلب في قتل ٨ مدنيين على الأقل، بينهم طفلان، وجرح عشرات آخرين.

في ٢٤ مارس/آذار، تسببت غارة جوية على بلدة أختارين شمالي حلب في قتل ١٠ مدنيين، بينهم ٤ أطفال على الأقل.

في ١٨ مارس/آذار، تسببت غارة جوية على حي المرجة بمدينة حلب في قتل ٣٣ مدنياً على الأقل، بينهم ١٧ طفلاً على الأقل.

قامت هيومن رايتس ووتش بزيارة موقع كل هجمة، وأجرت مقابلات مع شهود، وفحصت بقايا الذخائر المستخدمة في الهجمة كلما أمكن هذا.

تتبع الهجمات الأخيرة التي وثقتها المنظمة نفس النمط الذي اتبعته الهجمات الـ٥٩ الموصوفة في تقرير أصدرته مؤخراً بعنوان «موتٌ من السماء: الغارات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين في كافة الحالات الجديدة، قال الشهود لـ هيومن رايتس ووتش إنّ الوحيدين الذين قتلوا أو جرحوا في الغارات كانوا مدنيين، وإنّ المباني المدنية وحدها هي التي أصيبت. كما أنّ قاعدة بيانات الخسائر التي يجمعها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، وهو مرصد سوري يعمل بالتنسيق مع شبكة من نشطاء المعارضة السوريين، لا تذكر سوى مدنيين بين الخسائر.

ومع ذلك فإن الطرف المعتدي لا يُعفى من واجب مراعاة الخطر الذي يتعرض له المدنيون جراء الاعتداء، بحجة أن الطرف المدافع قد وضع أهدافاً عسكرية داخل المناطق الآهلة بالسكان أو بالقرب منها.

وتمثل الهجمات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش نسبة ضئيلة من العدد الإجمالي لهجمات القوات الحكومية بالطائرات والصواريخ في الأشهر الأخيرة. وبحسب قوائم الخسائر التي ينشرها مركز توثيق الانتهاكات، كانت الغارات الجوية شبه يومية، ونتج عنها ٣٥٥ خسارة مدنية على الأقل في الفترة من ١٨ مارس/آذار إلى ٢٢ أبريل/نيسان. لا يجمع مركز توثيق الانتهاكات إحصاءات منفصلة لهجمات الصواريخ، إلا أنّ هيومن رايتس ووتش في أثناء بعثة لـ سوريا في فبراير/شباط وثقت أربع هجمات بالصواريخ في ذلك الشهر قتلت أكثر من ١٤٠ مدنياً، نصفهم تقريباً من الأطفال.

قالت آنا نيستات: «على الحكومات التي تدّعي مساندة حقوق الإنسان أن توضح ضرورة وضع حد لاعتداءات سوريا العشوائية عديمة التمييز على شعبها. وعليها ضمان مثول المسؤولين عن هذه الجرائم أمام العدالة، بما يعني إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية الآن».

الغارات الأخيرة بالطائرات والصواريخ على حلب:

وثقت هيومن رايتس ووتش خمس غارات شنتها القوات الحكومية السورية في مدينة حلب ومحافظتها. وتستند الاستنتاجات إلى أبحاث تشمل مقابلات مع ضحايا، وشهود، ومسؤولي المعارضة ومقاتليها. كما زارت موقع كل واحدة من الهجمات وفحصت شظايا الذخائر المستخدمة فيها. تحققت هيومن رايتس ووتش من أعداد الخسائر مستعينة بقواعد البيانات التي يجمعها مركز توثيق الانتهاكات، وحللت مقاطع فيديو منشورة على موقع «يوتيوب»، وصورا فوتوغرافية، للتحقق من شهادات الشهود لـ هيومن رايتس ووتش.

غارة ٧ أبريل/نيسان الجوية على حي الأنصاري في مدينة حلب

في حوالي الساعة ١١ من صباح ٧ أبريل/نيسان، قامت طائرة بإسقاط ٤ قنابل فقتلت ٢٢ مدنياً على الأقل، بينهم ٦ أطفال على الأقل، في حي الأنصاري بمدينة حلب. قالت «عزيزة»، وعمرها ١٢ عاماً، لـ هيومن رايتس ووتش إنها كانت قد وصلت لتوها إلى شقة جديها مع أسرتها حين سمعت صوت طائرة ثم انفجاراً هائلاً. فجأة كسى التراب كل شيء. سمعت عمتي تصرخ؛ كانت تنادي على الناجين، ثم أخذني بعض الرجال أنا وأختي الأصغر من الركام.

قتلت الغارة أمها وشقيقها التوأم واثنين آخرين من أقرب الأقارب، وأصابت أباها بجروح بليغة، كما قالت.

حين زارت هيومن رايتس ووتش موقع الغارة في ٩ أبريل/نيسان، كان السكان المحليون يرفعون أنقاض بناية سكنية من سبعة طوابق دمرتها الغارة بالكامل. كانت كتل كبيرة من السطح والأرضيات معلقة في موضع البناية السابق، لا يبقيها في مكانها إلا قضبان الحديد المسلح في الخرسانة وفحصت بقايا مظلة واثنتين من القنابل على الأقل، وكانت قد جمعتها إحدى جماعات المعارضة المسلحة المحلية. تعرف نيك ر. جنزن-جونز، وهو خبير متخصص في الذخائر والأسلحة العسكرية، من أحد البقايا على فتيل قنبلة طيران من طراز «إيه في يو-٥٢٩» المستخدم مع القنابل الانشطارية من طراز «أو إف إيه بي-٢٥٠ إس إتش إن»، وتعرفت المنظمة أثناء زيارتها على بناية على بعد حوالي ٢٠٠ متراً كانت تشغلها جماعة محلية مسلحة. لم تتضرر تلك البناية في الغارة.

قال الشهود إن ما بدا وكأنه نفس الطائرة عاود الهجوم بعد قليل بالقنابل العنقودية في حي العامرية القريب. فحصت المنظمة قنبلتين عنقوديتين غير منفجرتين قالت جماعة مسلحة محلية إنّ أفرادها جمعوهما من الموقع، وراجعت صور اثنتين من عبوات الذخائر العنقودية، لكنها لم تتمكن من زيارة موقع الهجوم. كانت الذخائر الصغيرة غير المنفجرة تحمل علامة «بي تي إيه بي ٢،٥ إم» بالروسية، مما يدل على أنها ذخائر عنقودية مضادة للدروع وشديدة الانفجار.

للاطلاع على التقرير كاملاً:

www.hrw.org/ar/news/2013/04/25-0

حرية – العدد (٣٤) ٢٠١٣/٤/٢٩

خط أحمر.. رفيع

محمد سليم

عندما أعلن رئيس لواء الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، إيتي بارون، الأسبوع الماضي، أن «سوريا اجتازت الخط الأحمر الأميركي باستخدامها سلاحاً كيميائياً، هو غاز السارين ضد معارضيها»، فقد سارع وزير الخارجية الأميركية، جون كيري، إلى الإعلان بأنه اتصل برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، «الذي لم يؤكد تماماً ما ذهب إليه الجنرال بارون». ما يعني أنه لم يتم بعد تجاوز الخط الأحمر، وبالتالي فلا داعي لاتخاذ أي إجراءات عاجلة. الاستنتاج نفسه أكده المتحدث باسم البيت الأبيض، جاي كارني، الذي قال إن «الإدارة الأميركية تستند حالياً إلى تقديراتها، ولا تدخل في التخمينات».

غير أن التسريبات سرعان ما سالت في تيار يعاكس الرغبة الأمريكية، إذ تكاثرت الأدلة شبه القاطعة على استخدام للأسلحة الكيماوية، الشيء الذي تحول إلى عنوان رئيسي لكثير من الصحف ومحطات التلفزة الغربية، فقد أفردت جريدة (فايننشال تايمز) البريطانية، مثلاً، افتتاحيتها للحديث عن هذا الموضوع قائلة إن الموقف يحتاج «رداً سريعاً وقوياً من قبل المجتمع الدولي».

وتساءلت الصحيفة بسخرية عن «الخطوط الحمراء التي تحدث عنها الرئيس الأميركي باراك أوباما العام الماضي، عندما اعتبر أن تجاوزها من قبل نظام الأسد سوف يغير من قواعد اللعبة، وسيغير من الحسابات بشأن التدخل».

كما أوردت جريدة (ديلي تلغراف) تقريراً قالت فيه إن تسجيل فيديو، بثه طبيب سوري على صفحته على (فيسبوك)، يمثل دليلاً جديداً على «استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي في واحدة من الهجمات الجوية التي نفذها على مدينة حلب بدايات الشهر الجاري».

غير أن التطور اللافت جاء من وزارة الخارجية البريطانية إذ قال متحدث باسمها: «لدينا معلومات محدودة، لكن مقنعة، من مصادر متعددة تظهر استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا ومنها غاز السارين».

ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تستطع الصمود أمام هذا السيل من الأدلة والتساؤلات، فخرج وزير الدفاع تشاك هيغل، ليقول إن المخابرات الأميركية تعتقد أن الحكومة السورية استخدمت غاز السارين على نطاق محدود ضد مقاتلي المعارضة. ثم ظهر كيري نفسه ليرجح «أن النظام السوري شنّ هجومين كيماويين»..

ماذا إذاً؟ ما الذي ستفعله واشنطن الآن وقد اعترفت بأن خط أوباما الأحمر قد تم اجتيازه؟

يقول مراقبون إن الإدارة الأمريكية، التي تشعر بحرج شديد، باتت مطالبة باتخاذ خطوات عملية، إما من خلال مجلس الأمن، أو من خلال حلف الناتو وتجمع أصدقاء الشعب السوري. غير أن آخرين يستبعدون ذلك، مستندين إلى ما قاله مسؤول أمريكي، طلب عدم كشف هويته، عن حرص الإدارة الأميركية «على أن تكون واثقة تماماً من أن مثل هذه الأسلحة استخدمت قبل التيقن أن الخط الأحمر الذي حدده الرئيس باراك أوباما تم تخطيه من السلطات السورية». ويرجح هؤلاء أن توكل واشنطن مهمة التيقن المشار إليها إلى لجنة تحقيق أممية، ما يعني إدخال المسألة في متاهات الأمم المتحدة لوقت طويل قبل أن تذهب طي النسيان.. هناك رأي آخر يقول إن الإدارة الأمريكية كثفت فجأة من تصريحاتها عن الأسلحة الكيماوية السورية ليس من باب الحرج وحسب، بل هي تريد استخدامها كورقة ضغط في مفاوضات أوباما ـ بوتين القادمة. هكذا وفيما سيذهب بوتين بورقة «إنجازات» حليفه في القصير وبعض مناطق ريف دمشق، فإن أوباما سيذهب بورقة الكيماوي التي تتطلب رداً حازماً..

أياً يكن فالإشارات المتوفرة إلى الآن تقول أن الخط الأحمر لا يزال مرناً وقابلاً للتنقل، فضلاً عن كونه رفيعاً للغاية ما يتيح لواشنطن الادعاء بأنها لم تلحظ إن كان قد تم اجتيازه أم لا!

رئيس للائتلاف.. بلا فيسبوك

ياسر عطا الله

أعرب وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، عن أسفه لاستقالة أحمد معاذ الخطيب من منصبه كرئيس للائتلاف الوطني، وقال فابيوس: «آسف لاستقالة معاذ الخطيب الذي كان اتخذ موقفاً مؤيداً للحوار السياسي. للتقدم على هذا الطريق، نحتاج الى قادة مثله.. آمل ان يتمكن خلفه من استئناف عمله للاتجاه نحو حل سياسي في اطار جوهر اتفاق جنيف العام ٢٠١٢».

ومع فابيوس، نبدي بدورنا أسفنا الشديد لاستقالة الخطيب، ليس لأنه كان مستعداً للحوار، بل لأنه رجل وطني، ذو سمعة حسنة وسلوك مستقيم يرقى فوق أية شبهات، وكذلك لأنه اتسم بالصدق والشفافية والصراحة.. ولكن، بالمقابل، فإن الرئيس السابق للائتلاف يحمل نقيصتين أثرتا سلباً على أدائه السياسي: ولعه بأن يفاجئ الآخرين، وإدمانه على الفيسبوك.

لقد فاجأ الخطيب السوريين وزملاءه في الائتلاف بمبادرة للحوار مع النظام، وفاجأهم بتقديم استقالته قبل يومين من قمة الدوحة، ثم فاجأهم بذهابه إلى الدوحة على رأس وفد الائتلاف، وهناك فاجأ الجميع بكلمة مرتجلة وعظ فيها الحكام العرب ونصحهم بأن يتقوا الله في شعوبهم.. وأخيراً فاجأ أصدقاء الشعب السوري بأن ألقى أمامهم باستقالته الثانية، قبل أن يؤكدها بـ (إيميل) أرسله إلى أعضاء الائتلاف..

وإذا كانت هذه القرارات تجد ما يبررها، فإن توقيتها كان يفتقد إلى أي تبرير إلا الرغبة بالإثارة، فما معنى تقديم الاستقالة قبل يومين من قمة الدوحة التي أعطت الائتلاف مقعد سوريا؟! وما معنى تقديمها ثانية قبل عشرين يوماً من موعد انتهاء ولايته رسمياً؟!

وخلال فترة رئاسته القصيرة، فقد بدا الخطيب وكأنه يحب الحضور على الفيسبوك أكثر من الحضور بين زملائه في الائتلاف، وكان يرغب في حوار نفسه على (حسابه الشخصي) أكثر من حوار شركائه في المعارضة. وهكذا كان في جلساته الطويلة على الفيسبوك، يكتب كل ما يعن له من خواطر وشكاوى وأفكار ومبادرات واقتراحات ونزق وإحباط.. ناسياً أنه لم يعد مواطناً عادياً يكتب ما يحلو له، بل زعيماً للمعارضة السورية.

ولماذا استقال الخطيب أخيراً؟ يقول إنه قدم استقالته احتجاجاً على خذلان المجتمع الدولي للثورة السورية، فما جدوى هذه الاستقالة وكيف كان أثرها على المجتمع الدولي؟ ربما يأتي الجواب مما قاله مصدر دبلوماسي فرنسي لـ (فرانس برس): «استقالة الخطيب تغير الظروف بشكل جذري.. منذ استقالة الخطيب فإن فرنسا تطرح مجدداً السؤال عن وحدة المعارضة والعلاقات بين بناها السياسية والعسكرية، وتنامي نفوذ بعض المجموعات المتطرفة مثل جبهة النصرة داخل المعارضة العسكرية السورية».

إذاً فالاستقالة جاءت بنتيجة عكسية، إذ أضعفت مصداقية المعارضة وهددت وحدتها، دون أن تدفع المجتمع الدولي إلى الإحساس بالذنب وتغيير موقفه.

على أي حال فصفحة الخطيب، كرئيس للائتلاف، قد طويت، ويبقى على الائتلاف أن يتجاوز هذه العثرة، ويجيد اختيار بديل تكون أولى أولوياته تفعيل الدور المؤسساتي للمعارضة والعمل على رص الصفوف.. وياحبذا لو كان لا يملك حساباً شخصياً على الفيسبوك.

حرية – العدد (٣٤) ٢٠١٣/٤/٢٩

الإخوان المسلمون وخصومهم.. ترف الانقسام!

هشام القاسم

من سوء حظ الإخوان المسلمين السوريين أن إخوانهم في تونس ومصر قد وصلوا إلى الحكم إثر ثورتي بلديهما، وبالطبع فإن حسابات الحكام الجدد، وقد صاروا في السلطة، جاءت مختلفة تماماً عن شعاراتهم عندما كانوا في المعارضة. وإذا كان إخوان تونس (حزب النهضة) ما زالوا يتقنون لعبة التوافق بقدر لا بأس به من المرونة، فإن مرسي وجماعته قد فعلوا كل ما من شأنه إخافة المجتمع المصري، بل وإخافة شرائح واسعة من المجتمعات العربية، لا سيما وقد تكاثرت الإشارات على أن الجماعة، التي كانت محظورة، هي اليوم في صدد (أخونة) الدولة المصرية.

هكذا وجد إخوان سوريا أنفسهم تحت أضواء ساطعة، ووسط أعين كثيرة مفتوحة ترصد سلوكهم وتدقق في كل حركة تصدر عنهم. ولم يفدهم كثيراً التأكيد على أن «إخوان سوريا ليسوا إخوان تونس ولا إخوان مصر»، بل أن هذه العبارة لم تفعل إلا التذكير بعبارة الحكام المخلوعين التي تحولت في الشارع العربي إلى نكتة: «مصر ليست تونس.. ليبيا ليست مصر.. سوريا ليست ليبيا..».

كثير من المعارضين السوريين المحسوبين على التيارات المدنية يعتبرون ما يفعله مرسي بمثابة (كتالوج) يقرؤون به سياسة الإخوان السوريين ويفسرون تحركاتهم. يقول الشقفة وإخوانه إنهم يريدون دولة مدنية ديمقراطية، وأنهم لا ينوون خوض صراع على السلطة، ولا الهيمنة على مقادير الحكم، وأنهم سيرتضون بحكم صناديق الاقتراع وإرادة السوريين.. وقد سبق لإخوان مصر أن رددوا مثل هذه العبارات، ولكنهم اليوم لا يفعلون إلا إعادة سيرة الرئيس المخلوع وحزبه المنحل.. وهذا بالضبط - حسب هؤلاء المعارضين - ما سيفعله الإخوان السوريون بعد سقوط النظام..

غير أن معارضين آخرين يذهبون أبعد من ذلك، إذ يقولون إن الإخوان السوريين سيتجاوزون حتى النموذج المصري. كتب ميشيل كيلو أن (الجماعة) السورية تخطط لأن يكون: «وصولها الى السلطة حتمياً بعد سقوط الأسد وتنفرد بالبلد، في سابقة لم ينجح أي تنظيم إسلامي في الإتيان بمثلها، سواء في تونس أم في مصر، حيث وصل الإسلاميون إلى السلطة عبر انتخابات نيابية حرة، بينما تخطط هي للاستيلاء عليها قبل إجراء أية انتخابات، او بالأحرى لمنع إجراء أية انتخابات حرة، لعلمها الأكيد أنها ستهزم»، ووصف كيلو دور الإخوان بـ «الانقلاب الزاحف، الذي يتم اليوم فوق، على مستوى تمثيل المعارضة ومؤسساتها المعتمدة دولياً»، وهو ما «واكبه جهد كبير هدفه خلق أمر واقع على الأرض، استمر طيلة العامين المنصرمين من عمر الثورة.... تحقق بعضه من خلال شراء ذمم المواطنين.. وتشكيل ميليشيات، وتخزين أسلحة وذخائر في مناطق مختلفة من سوريا، وشراء منظمات مسلحة، وتشكيل جبهات تحمل أسماء تخفي هويتها وارتباطها، والتحكم بالإغاثة، والتسلل إلى المجالس المحلية والمدنية، وتحقيق سيطرة منظمة على الحراك ومؤسساته». ويضع كيلو هذا العمل الإخواني في سياق «عمل منظم أشرفت عليه دول عربية وإقليمية استهدف بناء ميزان قوى داخلي وخارجي يبدو في الظاهر داعماً للثورة، لكنه يقتصر في جزئه الأعظم على دعم (الجماعة)، وتقييد حضور ودور الأطراف المعارضة الأخرى، وخاصة الديموقراطية منها».

يعزو الإخوان مثل هذه الاتهامات إلى مواقف وأفكار أيديولوجية مسبقة، ويقولون إنها هواجس مستوحاة من التجربة المصرية التي يؤمن البعض، عن خطأ، بحتمية تكرارها في سوريا. وفي سياق تطمينهم لشركاء الثورة، كان الإخوان قد أعلنوا، في آذار ٢٠١٢، وثيقة عهد لسوريا المستقبل تضمّنت رؤيتهم لقيام «دولة مدنيّة حديثة، تقوم على دستور مدني.. يحمي الحقوقَ الأساسية للأفراد والجماعات.. ويضمن التمثيل العادل لكل مكونات المجتمع.. دولة ديمقراطية تعددية تداولية.. ذات نظام حكم جمهوري نيابي، يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه.. دولة يكون فيها الشعب سيد نفسه.. دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعاً، على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم.. يحقّ لأيّ مواطن فيها الوصول إلى أعلى المناصب، استناداً إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة. كما يتساوى فيها الرجال والنساء..»

ومنذ أسابيع كشفت مصادر في الجماعة عن «وثيقة عمل في مرحلة سوريا ما بعد النظام»، وركزت الوثيقة على ضرورة «إنجاز التغيير وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وتقوية الصف الداخلي، والحفاظ على وحدة الدولة وتعزيز نسيجها الوطني، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني وتنظيم وتفعيل جهود القائم منها».

قلائل من خصوم الإخوان الذين يصدقون هذه التطمينات، وهؤلاء يستندون في عدم تصديقهم إلى «إرث الجماعة القائم على التقية التي تلزمها بإخفاء أهدافها الحقيقية تحت شعارات مختلفة»، وهم ينوهون دوماً بالتجربة الإخوانية المصرية، فما إن وصل إخوان مصر إلى الحكم حتى صاروا أجرأ في التعبير عن الاستراتيجية التي رسمها لهم المؤسس حسن البنا: «التمكين، أي بسط السيطرة على الدولة (مصر) بكاملها، ومن ثم الاستاذية على العالم»، وهذا ما يتناقض مع شعارات الدولة المدنية الديمقراطية.

ويقول هؤلاء الخصوم إن إخوان سوريا ما هم إلا جزء من حركة الإخوان العالمية ومركزها القاهرة، بدليل أنه لا يحق لهم تعيين مرشد، بل مراقب عام يتبع للمرشد المصري، وبالتالي فالجماعة السورية ملتزمة بالاستراتيجية نفسها: (التمكين) في سوريا، ومن ثم الانخراط مع بقية فروع الجماعة في (الاستاذية).

يصعب على نقاد الإخوان إثبات جميع اتهاماتهم، كما يصعب على الإخوان دحض جميع هذه الاتهامات، ويبقى المؤكد أننا أمام انقسام جديد في المعارضة السورية المنقسمة أصلاً لألف سبب وسبب، وأقل ما يقال عن هذا الانقسام أنه يأتي في وقت خاطئ تماماً، ما يهدد الثورة السورية ويشتت جهودها ويخلط أوراقها..

يحظى الإخوان بوزن كبير داخل المجلس الوطني، وبالتالي داخل الائتلاف. هنا يكمن أحد أهم أسباب المشكلة، ومن هنا قد يبدأ الحل، فإذا كان الإخوان جادين في تطمين شركائهم، فبإمكانهم التخفيف من وزنهم والتنازل عن جزء من حصتهم، وعليهم، قبل غيرهم، أن يوافقوا على توسيع الائتلاف بضم عناصر من تيارات مدنية تلتزم أهداف الائتلاف ووثائقه التأسيسية، وعليهم كذلك الالتزام بجعل الائتلاف المعبر الوحيد إلى أية اتصالات وعلاقات عربية ودولية، وبجعل قيادة أركان الجيش الحر المعبر الوحيد إلى المعارضة المسلحة..

وعلى خصوم الإخوان، بالمقابل، التخلي عن النزعة الإقصائية الموروثة عن زمن الاستبداد العلماني، فحرمان التيارات الإسلامية من النشاط السياسي صار جزءاً من الماضي.

ولكن إذا كان الاستبداد العلماني قد أوصلنا إلى هذا الطريق المسدود، فإن الاستبداد الديني لن يكون أوفر حظاً، وبالتالي فالدولة المدنية الديمقراطية هي المخرج الوحيد الآمن من الانقسام العلماني المدني - الإسلامي، ومن هنا فعلى طرفي الانقسام الالتزام، فعلاً لا قولاً، بهذا الخيار، وعليهما قبل ذلك تأجيل صراعهما السياسي إلى وقت لا يكون فيه مثل هذا الصراع مجرد ترف.

«الرأي العام» مطبوعة من مُنجزات قانون الإعلام السوري الأحدث

كذبة الإصلاح وحرية التعبير المفصّلة على قياس النظام السوري

سارة مراد

يمكن للمتابعين الانبهار بعدد المطبوعات السورية الجديدة التي اتخذت من صفحات مواقع التواصل الاجتماعي سُبلاً للالتقاء بجمهورها، وهي في معظمها من إنجاز شباب سوري ثائر ومعارض للنظام الحاكم، بعضه خرج من سوريا وبعضه لا يزال يعمل في الداخل. قسم كبير من العاملين في هذه المطبوعات تعرّض للملاحقة والاعتقال وحتى الوفاة. وقد يكون العاملين في صحيفة «عنب بلدي» وهم من شباب منطقة داريا التي تشهد حملة عسكرية هي الأعنف من نوعها، أكثر المُستهدفين من قبل النظام، خاصة وأنّ معظمهم رفض مغادرة المدينة رغم العنف العسكري اليومي.

في المقابل يجد الباحث صعوبة شديدة في العثور على مطبوعات ورقية (مجلات أو صحف) صدرت بعد قانون الإعلام الجديد الذي أقرّه مجلس الشعب بتاريخ ٢٠١١/٠٨/٢٨، باعتباره مُنجزاً من أهم مُنجزات الحكومة السورية في طريق الإصلاح الذي تقوده استجابةً للمطالب الشعبية، حيث اشتراط القانون الجديد موافقة المجلس الأعلى للإعلام، والذي أحدث بالتزامن مع القانون الجديد، ب- تمنح الرخصة للمطبوعات الدورية بقرار من المجلس الأعلى للإعلام. لكنالقانون السابق نزع في فقرة لاحقة صلاحيات المجلس المستحدث لصالح السلطة التنفيذية، حيث ورد في الفقرة د- لا يصبح الترخيص المشار إليه في هذه المادة ساري المفعول إلا بعد تصديقه من مجلس الوزراء.

مع ذلك سنتوقف مع نموذج من الإعلام الجديد، في واحدة من المطبوعات القليلة التي استطعنا العثور عليها في الأسواق السورية والصادرة تحت اسم «الرأي العام» كواحدة من مُنجزات القانون الإصلاحي. فحسب التعريف الوارد في صفحتها الأولى، هي: (صحيفة أسبوعية- سياسية- اقتصادية- ثقافية- جامعة- مُستقلة- تصدر في دمشق). وتضم ١٦ صفحة ملوّنة من القطع A4)). تعود ملكية الرخصة إلى السيد أحمد بدور، مديرها العام ياسر إسماعيل، أمّا مدير تحريرها فهو محمد الباشا.

بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٣ صدر العدد الثامن منها ونقرأ من أبرز عناوينه في الصفحة الثانية مثلاً: (الخطيب مُطمئناً «يدعوت أحرنوت» سنُسيطر على «الكيمائي»)، ويستند الخبر إلى حوار- بحسب صحيفة «الرأي العام»- أجرته صحيفة «يدعوت أحرنوت» الإسرائيلية مع الشيخ معاذ الخطيب الرئيس السابق للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة. وفي الصفحة الرابعة: كتاب فرنسي يتحدّث عن الأدوار التي لعبتها قطر في المأساة السورية.

الصفحتان ١٠ و١١ مُخصصتان للتسالي، في حين شغل «ريبورتاج» لا تزيد الكلمات فيه عن (٣٢٠) كلمة الصفحتين ٨-٩ في حين أُفرغت المساحة الباقية للصورة الدعائية الخاصة بفحوى الريبورتاج التعريفي بالمؤسسة العامة السورية للتأمين. وهو حال الصفحة ١٣ الإعلانية بأكملها لصالح «المؤسسة العربية للإعلان». وخُصّصت الصفحة ١٢ للرياضة، وطالعتنا الصفحة ١٥ بالتوعية البيئية في ما عنونته: «الحرب على البيئة ٢- أميركا وإسرائيل أكبر المعتدين إضراراً بالبيئة».

إلاّ أنّ أبرز ما استوقفنا هو المقال المنشور في الصفحة ١٤ بعنوان:

(مأساتان بين تعامي الإعلام الخارجي وتغاضي الداخلي).

حيث تقول الصحيفة أنها تعيد نشر ما نشرته صحيفة «السفير» اللبنانية بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢ و٢٠١٣/٢/١١ عن ما تصفه ب «عملية تطهير مذهبي وجريمة قتل على الهوية في معرّة مصرين في إدلب»، و«مجزرة في قرية العامرية في ريف حمص».

وإن تساءلنا عن سبب نشر أي صحيفة لمقالات منشورة في صحيفة أخرى، يوضح لنا كاتب المقال موقفه من تغاضي الإعلام السوري عن التنويه بالمجازر المُشار إليها، فيقول: (أما الإعلام المحلي فلم يتكلم عنه لاعتبارات لا نعتقد أنها صائبة. فالجرح أصبح معلوماً للجميع. لذلك فإنّ التستر يزيد الجرح التهاباً، والخطر تأججاً، ولا يُغير من الواقع شيئاً).

نلاحظ في هذا الإعلام الذي يصف نفسه ب «المُستقل» ويهاجم في أولى عباراته مهنية القنوات الإعلامية ما يلي، خروقاته حتى بالنسبة لقانون الإعلام السوري، حيث يقول كاتب المقال:

×- (وقد درج الإعلام الخارجي وخاصة القنوات الفضائية الخليجية وأقرباءها على متابعة لكل ما يحدث، تضخّم وتُقزّم ما تريد مع إهمال كامل لكل أصول العمل الصحفي المتعارف عليها عالمياً).

وهنا نوضّح أنّ قولنا ليس دفاعاً عن مهنية أو موضوعية قنوات الإعلام الأخرى، بل في سياق البحث مع الكاتب في الأصول المهنية للعمل الصحفي الذي يعتدّ به، حيث يعلم الجميع أنّ إيراد أي اتهامات دون إثباتات تمكّن الشخص أو الوسيلة الإعلامية من رفع دعوى قضائية بتهمة التشهير، حتى في قانون الإعلام الذي صدرت الصحيفة التي ترى نفسها ب «الجامعة» وفقه. ففي المادة (٩٧) منه نقرأ:

(يُعاقب بالحكم الوارد في قانون العقوبات كل من ارتكب فعل قدح أو ذم بواسطة وسيلة إعلامية على أن تكون الغرامة من مئتي ألف إلى مليون ليرة سورية).

×- تقضي الأمانة المهنية بالتنويه إلى النصوص التي كتبها صاحب المقال الأصلي المنشور في صحيفة «السفير» اللبنانية، وتميّزها بعلامات ترقيم خاصة عن خطاب صاحب المقال المنشور في صحيفة «الرأي العام» السورية الخاصة.

×- نقرأ في المقال: (عُرفت- بلدة معرة مصرين- بتسامحها المذهبي قبل الأزمة السورية. وبقيت كذلك

الرأي العام

سوريون.. لعب على المكشوف بدماء شعبها

ضابط فار: الإسلام الذي يأتي مع هؤلاء ليس هو الإسلام الذي أعرفه

الخطيب مطمئناً «يديعوت أحرونوت»: سنسيطر على «الكيميائي»

إلى أن حكم سلاح «المجاهدين» أهلها وكلام السياسة في شوارعها). وبالعودة إلى خاتمة المقال التي يندد بها الكاتب بتغاضي الإعلام السوري عن تنوير القرّاء السوريين بما يرى أصحاب المقال («السفير» و«الرأي العام») أنّه جرائم قتل طائفية، لم تتم أي إشارة إلى حقيقة إن تمّ التأكّد من هذه الشهادات المنقولة أم لا، وفق القواعد المهنية، فإنّ مُجمل المقال كما الدعوة الختامية يقع في إطار التحريض الطائفي الذي يُعاقب عليه القانون الجديد في المادة ١٢ منه، (يُحظّر على الوسائل الإعلامية نشر..

١- أي محتوى من شأنه المساس بالوحدة الوطنية والأمن الوطني أو الإساءة إلى الديانات السماوية والمعتقدات الدينية أو إثارة النعرات الطائفية أو المذهبية.

٢- أي محتوى من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم وأعمال العنف والإرهاب أو التحريض على الكراهية والعنصرية).

إنّ الأمثلة السابقة توضح مدى التزام المطبوعة المباركة بموافقة كل من المجلس الأعلى للإعلام، ورئاسة مجلس الوزراء بالمعايير المهنية التي طالب بها القانون الإصلاحي بصيغه المطاطيّة. كما تظهر في مراجعة بسيطة لعدد معتقلي الإعلام وحرية التعبير في سوريا وشهداء الكاميرا والإعلام الشبابي الناشئ بعد الثورة مع «الرأي العام» مدى فعاليّة المجلس الأعلى للإعلام ومدى أهميّة قانون الإعلام في تطوير حرية الرأي والتعبير في سوريا بشكل مستقل عن قوالب المقولات الجاهزة للنظام السوري.

نذكر ختاماً أنّ كل هذا ليس سوى مظهر من مظاهر الإصلاح الذي تؤكد السلطات السورية ملازمته للخيار العسكري، مع التنويه إلى أنّ الحل العسكري أزهق إلى الآن ما يقارب المئة ألف قتيل سوري.

نظام الأسد يقتل ٨ آلاف طفل سوري

جورجيت أسعد

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ت مقتل ٧٨٣٧ طفلاً على يد قوات النظام السوري، منذ اندلاع الثورة السورية منتصف مارس ٢٠١١ وحتى بداية شهر نيسان/ إبريل ٢٠١٣. مضمنة تقريرها ملفًا يوضح أسماءهم وصورهم وتاريخ ومكان مقتلهم.

وأوضح التقرير أن من بين الضحايا ٣٢٧ طفلاً أعدموا ميدانيًا إما ذبحًا بالسكاكين أو رميًا بالرصاص، في حين تتعدد أشكال قتل البقية بين ضحايا القصف والقنص وعمليات الاقتحام. كما توزع الأطفال بين إناث بلغ عددهنّ ٢٣٤٣ طفلة، ومن بينهم أيضًا ١٩٣٠ طفلاً لم يبلغوا سن العاشرة، بينما بلغ عدد الرضع ٣٤٨.

وأشار التقرير إلى أن قوات النظام اعتقلت أكثر من تسعة آلاف طفل خلال الثورة، وأنها عاملتهم بأساليب تعذيب عنيفة جدًا تكاد لا تختلف عن الأساليب التي يُعامَل بها الكبار، مما تسبب بمقتل ٧٩ طفلاً تحت التعذيب.

وتتنوع الانتهاكات بحق الأطفال وفقًا لما تم رصده بالتقرير، حيث أشار إلى تقديرات بتعرض أكثر من أربعمائة فتاة للاغتصاب وبشكل واسع وممنهج، كما وثق استخدام قوات النظام عددًا كبيرًا من الأطفال دروعًا بشرية خلال عمليات الاقتحام.

وأوضح بالمقابل أنه لم توثق أي حالة قتل أو اعتقال وتعذيب أو اغتصاب لأطفال على يد الثوار المسلحين.

كاريكاتير العدد

حجم العنف الكامن والحقد البربري

فداء يونس

يتساءل المرء بحق عن حجم المخزون الإجرامي عند نظام الأسد، مخزون يحتوى على شتى صنوف العنف التي حفظها تاريخ البشرية، ويزيد عليها في إبداعه الخاص والمركب، مخزون يحتوي قنابل الكيماوي وغاز الأعصاب جنباً إلى جنب مع أقدم بلطات وسكاكين الشبيحة التي عرفها العصر الحجري.

ففيما يتجادل فقهاء السياسة الدولية على حقيقة استخدام النظام السورية للسلاح الكيماوي المحرم دولياً، والذي اعتبرته الإدارة الأمريكية خطاً أحمر، يفاجئ النظام أصدقاءه قبل أعدائه، وبين الأعداء الشعب السوري طبعاً، بارتكاب مجزرة جَديدة في «جديدةْ الفضل» التي بنيت على أطراف «جديدة عرطوز» كملجأ مؤقت لوافدي «القنيطرة»، حيث ميّز نظام الممانعة القومي بين لاجئي فلسطين، ونازحي الجولان، وداعب هؤلاء الأخيرين باشتقاق لفظة الوافدين حين أنشأ لهم بعض المخيمات كمخيم الوافدين قرب مدينة عدرا، وبعض التجمعات السكانية في الحجر الأسود وجديدة الفضل وسواهما قرب دمشق، والتي وجدت ذاتها في أتون الثورة السورية وفي مرمى قذائف النظام القمعي الفاسد منذ اللحظات الأولى لاندلاع ثورة الحرية والكرامة.

فهؤلاء النازحون هم المعنيون أكثر من سواهم من فئات الشعب السوري بالمطالبة بالحرية والكرامة التي سلبهم إياها نظام الأسد حين سكت عن احتلال أراضيهم وبيتوهم في الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧، وحين حولهم إلى مجرد نازحين بانتظار أن يقوم جيش الممانعة باسترداد الأراضي السورية المحتلة، ومضى الزمن فإذا بجيش الممانعة وشبيحة الأسد يستهدفونهم في أضخم مجزرة وقعت بتاريخ الثورة السورية، حيث وثقت لجان التنسيق المحلية وناشطون مدنيون أكثر من ٤٥٠ قتيلا، فيما عرف بمجزرة «أبناء الجولان السوري المحتل على أيدي نظام الممانعة».

في هذه المجزرة كما وثقها المجلس الوطني، «مئات الجثث المقطعة بالسكاكين أو المحروقة أو المصابة بالرصاص عن قرب، تم اكتشافها في بيوت ومزارع بلدة جديدة عرطوز وجديدة الفضل، في ما يشبه أشد أفلام الرعب الخيالية جموحا وبعدا عن الواقع». وبحسب لجان التنسيق المحلية، فإن معظم القتلى هم نساء وأطفال أعدموا ميدانيا ذبحا بالسكاكين، بينهم مائة شخص على الأقل تم اعتقالهم منذ أيام وتم العثور عليهم صباح الاثنين بعد أن تم إعدامهم ميدانيا بالقرب من الفوج ١٠٠»، بينما يتحدث القائد الميداني للجيش الحر في الجبهة الجنوبية النقيب «علاء الباشا» أن المنطقة «كانت خالية تماما من الجيش السوري الحر»، مشيرا إلى أن الشبيحة «دخلوا إليها ليلا، واستباحوا المنازل من دون مقاومة». وأضاف في التفاصيل: «بدأ الفوجان ١٠٠ و١٥٣ مدفعية بالقصف المدفعي العنيف على المنطقة قبل اقتحامها، وحين دخل العناصر، نفذوا إعدامات ميدانية بحق السكان»، نافيا في الوقت نفسه أن يكون عناصر الجيش الحر يقيمون في المنطقة»، مضيفاً أن قوات النظام «استخدمت قذائف هاون من عيار ٢٤٠ ملم لأول مرة في تاريخها».

بالمقابل يقول النظام أن قواته قضت على عدد من الإرهابيين»، ولم يتابع تفاصيل ذبح السوريين في هذه المجزرة، قبل أن يقوم شبيحته بإطلاق النار عليهم تالياً، ثم أحرقت الجثث، في عمل همجي يندى له جبين البشرية قاطبة. مع العلم أن الحصار ما زال قائماً على المنطقة وباتجاه مخيم «خان الشيح»، فهل في جعبته حقد أكثر مما رأينا؟